

Distr.: General
21 September 2022
Arabic
Original: Spanish



رسالة مؤرخة 9 أيلول/سبتمبر 2022 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المكسيك للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021 (انظر المرفق).
وقد أعدت البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة هذه الوثيقة، عقب مشاورات مع الأعضاء الآخرين في المجلس.
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوان رامون دي لا فوينتي
السفير
والممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 9 أيلول/سبتمبر 2022 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة المكسيك (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)

مقدمة

في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عقد مجلس الأمن، برئاسة المكسيك، 17 جلسة مفتوحة و 3 جلسات خاصة و 12 مشاوراً للمجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس أربعة قرارات واعتمد ثلاثة بيانات رئاسية وأصدر ثمانية بيانات صحفية.

ووفقاً للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة، بدأت المكسيك رئاستها باعتماد برنامج العمل في 1 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي اليوم نفسه، قدم رئيس مجلس الأمن إحاطات للصحافة ولجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد رئيس المجلس جلسة ختامية بالحضور الشخصي لجميع الدول الأعضاء بشأن أنشطة مجلس الأمن التي نفذها في تشرين الثاني/نوفمبر، دُعي فيها الممثل الدائم لأيرلندا إلى تقديم إحاطة إلى المجلس.

وكان للرئيس شرف مخاطبة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة الاجتماع التذكاري لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر.

ونفذت المكسيك الالتزامات المشتركة لثلاثي الرئاسة "للرأسة والسلام والأمن المؤلف من أيرلندا وكينيا والمكسيك لأشهر أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021.

ومع مراعاة تحسن الحالة الصحية في مدينة نيويورك فيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فضلاً عن تقييم المخاطر الذي أجرته اللجنة المعنية بشؤون الصحة والسلامة في مكان العمل، عقد مجلس الأمن جلسات حضورية طوال الشهر. وبدأت العودة التدريجية إلى غرفة المشاورات بعدد محدود من الأشخاص لكل دولة عضو في المجلس.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

الاستبعاد وعدم المساواة والنزاع

في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن الاستبعاد وعدم المساواة والنزاع. وترأس الاجتماع رئيس المكسيك، أندريس مانويل لوبيز أوبرادور. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمها كل من الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، والناشطة في مجال حقوق الشعوب الأصلية، لورديس تيبان غوالا. وشاركت أيضاً وزيرة خارجية إستونيا، إيفا - ماريا ليميتس، ووزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند، راجكومار رانجان سينغ.

وكرر الأمين العام دعواته إلى تعزيز منع نشوب النزاعات، حيث أشار إلى أن هذا هو جوهر الخطة الجديدة للسلام، الواردة في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، وأشار إلى أنه "من دون شمول الجميع، تظل أحجية السلام غير مكتملة، مع العديد من الثغرات التي يتعين سدها". وأشارت السيدة تيبان إلى أن الشعوب الأصلية تتصدى لمسائل السلام والنزاع، حتى في الحالات التي لا تعتبر نزاعات مسلحة أو حروباً. واقتُرحت أن يتصدى المجلس للتجريم المتزايد للنضالات الاجتماعية، بما في ذلك اضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان، الأمر الذي يهدد بتقويض السلام. وندد رئيس المكسيك بالفساد باعتباره إحدى العقبات الرئيسية أمام السلام والأمن والشمول. وشدد أيضاً على أن التعاون أساسي للتصدي للتحديات الدولية وأنه ما دامت الفجوات في عدم المساواة تظل دون معالجة، فإن مخاطر العنف ستستمر. وسلط الضوء على أهمية معالجة البطالة وإلحاق الشباب بالمدارس وسوق العمل.

وشددت الدول الأعضاء على الحاجة إلى منع نشوب النزاعات وزيادة الإنصاف في سبل الحصول على اللقاحات. وشدد كثيرون على أهمية التصدي للعوامل التي تدفع إلى النزاع، من قبيل الاستبعاد وعدم المساواة والفقر؛ وفي حين أعرب البعض عن أسفه لاستخدام الجزاءات والحصارات الاقتصادية كدافع لعدم المساواة، مما يضر بسعي البلدان إلى تحقيق أهدافها الإنمائية.

واعتمد المجلس بياناً رئاسياً بشأن "صون السلام والأمن الدوليين: الاستبعاد وعدم المساواة والنزاعات" (S/PRST/2021/22)، أكد فيه من جديد أن الحفاظ على السلام ينبغي أن يفهم بوجه عام باعتباره هدفاً وعملية لبناء رؤية مشتركة للمجتمع، وهو ما يشمل الأنشطة الهادفة إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجديدها.

السلام والأمن من خلال الدبلوماسية الوقائية: هدف مشترك لجميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة

في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الدبلوماسية الوقائية باعتبارها هدفاً مشتركاً للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وترأس الجلسة الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة. واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل من الأمين العام، أنطونيو غوتيريش؛ ورئيس الجمعية العامة، عبد الله شهيد؛ ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فيكسن كيلايل؛ ورئيسة محكمة العدل الدولية، جوان إ. دوناهيو.

وذكر الأمين العام أن جهود الدبلوماسية الوقائية لا تحظى دائماً بالاهتمام الذي تستحقه، ويرجع ذلك جزئياً إلى صعوبة قياس مدى نجاح تلك الجهود. وأشار إلى أن منع نشوب النزاعات يستلزم استعراض جميع الأدوات التي يتألف منها هيكل السلام في المنظمة، فضلاً عن "ربط النقاط" فيما بين دوافع النزاع، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ. وسلّم رئيس الجمعية العامة بالأهمية الحاسمة لعمليات حفظ السلام، ولكنه أكد من جديد أن الحفاظ على السلام يتجاوز عمليات حفظ السلام العسكرية التقليدية، ليشمل تعزيز القدرات والمؤسسات والنزاهة الديمقراطية. ودعا رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تعزيز التنسيق مع مجلس الأمن، بما في ذلك عقد اجتماعات مشتركة منتظمة. وأبرزت رئيسة محكمة العدل الدولية أهمية التسوية السلمية للمنازعات عن طريق المحكمة ودعت الدول التي لم تنظر بعد في قبول اختصاص المحكمة إلى أن تفعل ذلك.

وشددت الدول الأعضاء على ضرورة تعزيز التنسيق والتكامل على نحو أفضل بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، والتركيز باستمرار وليس بشكل منقطع، على الدبلوماسية الوقائية من خلال الوساطة

ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وأشار عدد من المتكلمين إلى ضرورة النظر إلى انتهاكات حقوق الإنسان على أنها إشارة تحذير إلى تهديدات وشيكة للسلام والاستقرار، ودعت عدة وفود إلى التقييد الطوعي لحق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

واعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً بشأن "السلام والأمن من خلال الدبلوماسية الوقائية: هدف مشترك لجميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة" (S/PRST/2021/23)، أكد فيه من جديد الدور المركزي للأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات. وكرر تأكيد التزامه بالتدرب بالوسائل السلمية لحل المنازعات، وشدد على أهمية اتباع نهج شامل للحفاظ على السلام، لا سيما من خلال منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني.

أثر تحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن

في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن أثر تحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن. وترأس الاجتماع وزير خارجية المكسيك، مارسيلو إيربارد كاسابون. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، روبن غيس؛ والناشطة في مجال تحديد الأسلحة، ماريا بيا ديفوتو. كما شارك الأمين المعني بالشؤون الفصائلية والجوازات والتأشيرات والشؤون الخارجية في الهند، سانجاي باتاشايا.

وذكر وزير خارجية المكسيك أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويلها وتراكمها وانتشارها في مختلف أنحاء العالم تمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وشدد على ضرورة التعاون على كل من الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو ما يمكن أن يسهم إسهاماً إيجابياً في التوصل إلى حل سلمي للعديد من حالات النزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وشدد على أهمية النهج الوقائي في هذا الصدد. وأشار السيد غيس إلى دورة حياة الأسلحة والذخيرة وكذلك إلى البحوث التي أجراها المعهد بشأن الديناميات العامة للاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويل وجهتها. وسلط الضوء على الأدوات المتاحة للمجلس، من قبيل إدارة الأسلحة والذخائر، وتكييف المعايير المرجعية لتعديل عمليات حظر الأسلحة، والنهج التعاونية لتعزيز تنفيذ عمليات حظر الأسلحة، ضمن أمور أخرى. وأبرزت السيدة ديفوتو أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتحويلها وإعادة تحويل وجهتها إلى مستعملين نهائين غير مأذون لهم تسفر عن مستويات عالية من العنف المسلح وتغذي الجريمة والإرهاب، حيث دعت إلى إعطاء الأولوية للتنفيذ الفعال للإطار والآليات العالمية التي تنظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية.

وكررت الدول الأعضاء تأكيد أهمية التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأثرها السلبي على النزاعات. ولاحظت أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال تقوض الجهود الإنسانية، والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية، والسلام والأمن الدوليين. وشددت بعض الدول الأعضاء على أهمية الاعتماد على الآليات الإقليمية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصميم جهود تعاونية بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية لهذا الغرض. وشدد بعض الوفود على الصكوك الدولية، مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلاً عن إنفاذ عمليات حظر الأسلحة، وشددت على أهمية تشجيع زيادة مسؤولية الدول، والإرادة السياسية، والعمل العالمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وذكرت

بعض الدول الأعضاء أيضا أن عمليات السلام يمكن أن تساعد السلطات الوطنية بتوفير القدرات اللازمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك من خلال آليات إدارة الأسلحة والذخائر، فضلا عن نظم إدارة المخزونات.

محكمة العدل الدولية

في 2 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع رئيسة محكمة العدل الدولية، جوان إ. دوناھيو. وقد عرضت مجالات العمل الرئيسية لرئاسة المحكمة، التي تشمل المهام المتعلقة بالأنشطة القضائية للمحكمة، والمهام الإدارية، وعلاقات المحكمة بالمؤسسات الأخرى.

وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع مجلس الأمن والجمعية العامة لملء المقعد الشاغر الذي نجم عن وفاة القاضي جيمس كروفورد (أستراليا) في محكمة العدل الدولية. وأجرى كلا الجهازين تصويتا متزامنا وانتخبا هيلاري تشارلزورث (أستراليا).

مفوضو الشرطة

في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن مفوضي الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وانصب تركيز الاجتماع على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وعلى الدعوة إلى زيادة عدد الشرطيات المنتشرات في عمليات السلام. واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل من وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، جان بيير لاکروا؛ ومفوضة الشرطة في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، فيوليت لوسالا؛ ومفوضة الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، باتريشيا بوغاني.

وسلط مقدمو الإحاطات الضوء على المجالات التي يمكن فيها لعناصر شرطة الأمم المتحدة أن تواصل تنفيذ المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، وشددوا على الإجراءات التي اتخذت بالفعل لتوفير الدعم التشغيلي والاستراتيجي لعناصر الشرطة، من أجل تمكين بيئات عمل مؤاتية للجنسين، وزيادة عدد مفوضات الشرطة النسائية المنتشرات، وتشجيع النساء على ممارسة مهن يُنظر إليها تقليديا على أنها مسارات مهنية خاصة بالذكور.

وسلم أعضاء مجلس الأمن بالقيمة المضافة التي توفرها ضابطات الشرطة وحفظة السلام من النساء، وأبرزوا الحاجة إلى بذل جهود أكبر لإعطاء الأولوية لبناء القدرات وضمان مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة على جميع مستويات اتخاذ القرار، بما يتماشى مع استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. وأبرز بعض أعضاء المجلس أيضا أهمية تزويد شرطة الأمم المتحدة بالموارد المالية والبشرية الكافية، وأقروا بإسهاماتها في حماية سيادة القانون، وأشادوا بجهودها الرامية إلى حماية المدنيين والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم النساء والأطفال، مع الاستفادة في الوقت نفسه من علاقتها الوثيقة بالمجتمعات المحلية.

أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى

في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن اجتماعاً مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس القرار 2605 (2021)، الذي يمدد ولاية البعثة المتكاملة حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وتتمثل المهام ذات الأولوية للولاية في حماية المدنيين، ودعم عملية السلام من خلال تنفيذ وقف إطلاق النار والاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2019، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، وحماية موظفي الأمم المتحدة ومنشأتها. وأكد المجلس من جديد أن ولاية البعثة تهدف إلى تهيئة الظروف اللازمة للمصالحة الوطنية وإقامة سلام دائم، بما في ذلك من خلال القضاء على التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. وأشار أعضاء المجلس إلى خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

السلام والأمن في أفريقيا

في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً (SC/14691) أيد فيه جهود الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمنطقة القرن الأفريقي، أولوسيجون أوباسانجو، استجابة للحالة في إثيوبيا.

وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع المجلس بشأن الحالة في إثيوبيا. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمنطقة القرن الأفريقي، أولوسيجون أوباسانجو. وشارك في الجلسة أيضاً الممثل الدائم لإثيوبيا.

وقدمت وكالة الأمين العام تقريراً عن تكثيف العنف وتوسيع نطاقه في إثيوبيا وأوجزت المشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة في توزيع المساعدة الإنسانية. وقدم السيد أوباسانجو معلومات مُحدّثة عن جهوده للحوار مع السلطات الإثيوبية ومع الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وأكد من جديد إمكانية التوصل إلى حل سياسي من خلال الحوار. وتمسك بضرورة أن تسمح الأطراف بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان المدنيين، وحث مجلس الأمن على دعم جهود الوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

وأدان أعضاء مجلس الأمن تكثيف أعمال العنف وأعربوا عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الإنسانية، ولا سيما في منطقة تيغراي. ودعوا الأطراف إلى وقف تصعيد النزاع والتصدي لخطاب الكراهية، ودعوا إلى الدخول في حوار دون شروط مسبقة، من أجل نقادي نشوب حرب أهلية. وأعقبت ذلك مشاورات.

وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وعرض وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان - بيير لاکروا، آخر تقرير للأمين العام عن هذه المسألة. واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة قدمتها رئيسة فرع بوركينافاسو في شبكة السلام والأمن من أجل المرأة في فضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فاطمة أوليما سيناري. وشارك الممثل الدائم لتشاد في الجلسة نيابة عن بلدان القوة المشتركة.

وشدد وكيل الأمين العام على استمرار عدم الاستقرار في المنطقة، مؤكداً أن السكان المدنيين هم الضحية الرئيسية للعنف. وأوضح أن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تؤدي دوراً حيوياً في التصدي لتحديات المنطقة، بما في ذلك الإرهاب، وضعف أمن الحدود، والاتجار غير المشروع بالأشخاص والموارد والأسلحة والمخدرات. ودعا إلى تقديم الأمم المتحدة دعماً مستداماً ويمكن التنبؤ به للقوة المشتركة، من أجل الحفاظ على التقدم المحرز. وأبرزت السيدة سيناري الأثر غير المتناسب للأزمة المستمرة على النساء.

وأدان أعضاء مجلس الأمن العنف المستمر في المنطقة ودعوا المجتمع الدولي إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وأشادوا أيضاً بعمل القوة المشتركة في حماية المدنيين والحد من الأنشطة المتطرفة. وكثر العديد من أعضاء المجلس دعوة وكيل الأمين العام لتمويل الأمم المتحدة للقوة المشتركة على نحو أكثر اتساقاً ويمكن التنبؤ به، بغية تلبية متطلبات الحالة المتدهورة على أرض الواقع. كما أعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوة المشتركة أثناء عمليات مكافحة الإرهاب، وشككوا في مدى ملاءمة قيام الأمم المتحدة بدور آلية الدعم للقوة المشتركة. وأعقبت ذلك مشاورات مغلقة.

الصومال

في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار 2607 (2021)، الذي جدد فيه الجزاءات المفروضة على الصومال وولاية فريق الخبراء المعني بالصومال لمدة سنة واحدة. وكان وفد الصومال حاضراً أثناء اعتماد مشروع القرار وأدلى ببيان.

وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة عن الحالة في الصومال. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، جيمس سوان، والمديرة التنفيذية لمبادرة القيادة النسائية الصومالية، أشا أ. سياد. كما شارك في الجلسة الممثل الدائم للصومال.

وأبلغ الممثل الخاص للأمين العام للصومال المجلس باختم انتخابات مجلس الشيوخ في البرلمان الفيدرالي، وبدء انتخابات مجلس العموم. وسلط الضوء على أن 26 في المائة من مقاعد مجلس الشيوخ قد خصصت للمرأة، ودعا أصحاب المصلحة إلى تقادي المزيد من التأخير في تنظيم الانتخابات. وشدد على ضرورة التوصل إلى اتفاق بين الاتحاد الأفريقي والصومال يسمح بنقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية. وذكر أن حركة الشباب لا تزال تشكل التهديد الرئيسي لأمن الصومال. وشددت السيدة سياد على أن النظام الانتخابي الحالي يمثل عائقاً أمام المشاركة الكاملة للمرأة في السياسة، ودعت إلى الأخذ بمبدأ الصوت الواحد للفرد الواحد في الانتخابات المقبلة.

وحدث أعضاء مجلس الأمن السلطات الصومالية على اختتام العملية الانتخابية وأدانوا الهجمات التي شنتها حركة الشباب. وشدد معظم أعضاء المجلس أيضاً على ضرورة الوصول إلى حصة المرأة البالغة 30 في المائة على الأقل في مجلس العموم، ودعوا أصحاب المصلحة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل البعثة. وأعقبت ذلك مشاورات.

ليبيا

في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، تقريره الثاني والعشرين إلى مجلس الأمن عن الحالة في ليبيا، عملاً بالقرار 1970 (2011). وأكد المدعي العام للمجلس أن المحكمة الجنائية الدولية، تحت قيادته، ستتابع عن كثب مبدأ التكامل وتعززه، وستعمل مع الأمم المتحدة، وستعطي الأولوية للتحقيق في القضايا التي يحيلها مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية. ودعا المدعي العام إلى تجديد التعاون مع السلطات الليبية، ومع الدول الأخرى وأجهزة إنفاذ القانون، مثل وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، لمتابعة التحقيقات في الجرائم المزعومة المرتكبة في ليبيا. وأوصى بتخصيص موارد في الميزانية للمحكمة الجنائية الدولية للقضايا التي أحالها المجلس، وفقاً لنظام روما الأساسي. وتم التشديد على دور مجلس الأمن في مكافحة الإفلات من العقاب. وشارك في الجلسة أيضاً الممثل الدائم لليبيا.

وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن الحالة في ليبيا. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من المبعوث الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يان كوبيش؛ والناشطة السياسية وعضوة ملتقى الحوار السياسي الليبي، لميس بن سعد. وشارك في الجلسة أيضاً الممثل الدائم لليبيا.

وقدم المبعوث الخاص للأمين العام لليبيا معلومات مُحدّثة عن حالة تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا، المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر على النحو الذي حُدّد في ملتقى الحوار السياسي الليبي وأيده مجلس الأمن. ودعا جميع الأطراف إلى المشاركة البناءة في الحوار من أجل إيجاد أرضية مشتركة وتجنب تصعيد التوترات. وسلّطت السيدة بن سعد الضوء على التحديات التي تواجهها المرأة في الأماكن العامة الليبية ودعت السلطات إلى حماية المرأة واحترام التزاماتها بتعيين نساء لشغل 30 في المائة من المناصب الحكومية.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بالتقدم المحرز في العملية السياسية الليبية، ودعوا إلى تنظيم الانتخابات على النحو المتفق عليه، ودعوا جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى تسوية خلافاتها من خلال الحوار. كما أدانوا الانتهاكات المسجلة ضد المهاجرين، وطالب الكثيرون برحيل المقاتلين الأجانب من ليبيا. وأعرب بعض أعضاء المجلس أيضاً عن تأييدهم لمشاركة أوسع للمرأة في الانتخابات الليبية.

وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2021/24) بشأن الحالة في ليبيا، أعرب فيه عن تأييده للعملية الانتخابية الجارية.

السودان وجنوب السودان

في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن الحالة في السودان. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام للسودان، فولكر بيرتيس.

وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2606 (2021)، الذي مدد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى 15 كانون الأول/ديسمبر 2021.

الشرق الأوسط

العراق

في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/14692) أدان فيه محاولة اغتيال رئيس وزراء العراق، مصطفى الكاظمي. وأكد البيان من جديد أن الإرهاب من أهدح الأخطار المحدقة بالسلام والأمن الدوليين، ودعا إلى جملة أمور منها محاسبة مرتكبي تلك الأعمال.

وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/14701) رحب فيه بتقرير الأمين العام عن العملية الانتخابية العراقية ونوّه بالمساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تلك العملية. وهنا البيان حكومة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على إجراء انتخابات سلمية عموما وأدان المحاولات الرامية إلى التشكيك في مصداقية العملية، مشددا كذلك على ضرورة قيام الأحزاب السياسية والمرشحين وأصحاب المصلحة بمعالجة الشواغل المعلقة من خلال القنوات القانونية القائمة.

وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن العراق. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمتهما كل من الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، جانين هينس بلاشارت، وممثلة شبكة النساء العراقيات، أمل كباشي. كما شارك الوفد العراقي في تلك الجلسة.

وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق إحاطة إلى مجلس الأمن عن التطورات في العراق، وتقارير الأمين العام الثلاثة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والانتخابات التي جرت في 10 تشرين الأول/أكتوبر، ومسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، وعن الممتلكات الكويتية المفقودة. وأوجزت السيدة كباشي التحديات المستمرة التي تواجهها المرأة العراقية. وقدمت عددا من التوصيات، بما في ذلك ضرورة أن تعطي ولاية البعثة الأولوية لحماية حقوق المرأة كجزء من دعمها للحكومة العراقية.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بالانتخابات، وأشادوا بحكومة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لالتزامهما بإجراء انتخابات سلمية من الناحية التقنية، وأشادوا كذلك ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لما قدمته من مساعدة طوال العملية الانتخابية. ورحب بعض الأعضاء أيضا بانتخاب مرشحات بعدد يتجاوز الحصة الرسمية البالغة 25 في المائة. كما شددوا على ضرورة تقديم أي تظلمات تتعلق بالعملية الانتخابية عبر القنوات القانونية القائمة، ودعوا إلى التحلي بالصبر وضبط النفس في هذه الأمور. وأعقبت ذلك مشاورات.

اليمن

في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات بشأن اليمن. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمتهما كل من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، هانس غروندبرغ، والأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، راميش راجاسينغام.

وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/14707) بشأن اليمن أدان فيه اقتحام حركة الحوثيين للمجمع الذي كان يستخدم سابقا مقرا لسفارة الولايات المتحدة في صنعاء والاستيلاء عليه، وأدان احتجاز العشرات من الموظفين المحليين السابقين. ودعا المجلس إلى الانسحاب الفوري للحوثيين والإفراج الآمن عن المحتجزين.

الجمهورية العربية السورية

في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات بشأن البرنامج السوري للأسلحة الكيميائية. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، توماس ماركرام.

وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى المجلس مشاورات بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سوريا. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، غير بيدرسن، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارتين غريفيث.

لبنان

في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات لمناقشة تنفيذ القرار 1701 (2006) خلال الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (S/2021/953). واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من المنسقة الخاص لشؤون لبنان، يوانا فرونييتسكا، ووكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان - بيير لاكروا.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، ناقش مجلس الأمن في مشاورات مغلقة، في إطار "أي مسائل أخرى"، الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة، لين هاستينغز، بشأن آخر التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تصنيف الحكومة الإسرائيلية لست منظمات من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية كجماعات إرهابية والإعلان عن بناء 100 3 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات الإسرائيلية.

وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، ونائبة الرئيس المؤقتة للفريق الدولي المعني بالأزمات، كمفرت إيرو.

وقدم السيد وينسلاند لمحة عامة عن التطورات في الأرض الفلسطينية وسلط الضوء على العنف المتزايد في القدس الشرقية والضفة الغربية. وفي حين أذان إعلان الحكومة الإسرائيلية عن بناء وحدات سكنية إضافية، فقد أشار أيضا إلى الخطط الإسرائيلية بشأن مشاريع لبناء 7 000 وحدة سكنية وتوفير تصاريح عمل إضافية للفلسطينيين. كما قدم السيد وينسلاند معلومات مُحدّثة وأُعرب عن قلقه إزاء عمليات إخلاء الممتلكات الفلسطينية في الضفة الغربية والاستيلاء عليها وهدمها. وحثت السيدة إيرو المجتمع الدولي على إعادة التفكير تماما في هيكل عملية السلام. كما شددت السيدة إيرو على المسائل المتعلقة بالسلطة الفلسطينية ورأت أنه لا يمكن تأجيل الانتخابات.

ورحب أعضاء مجلس الأمن باجتماعات المجموعة الرباعية والاجتماع الرفيع المستوى الأخير للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، الذي عقد في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وأُعربوا عن قلقهم إزاء تصنيف إسرائيل لست منظمات من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني كجماعات إرهابية، ودعا بعض أعضاء المجلس إسرائيل إلى التراجع عن هذا القرار. وأعاد

أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم لحل الدولتين. وفيما يتعلق بغزة، أثنى أعضاء المجلس على عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ودعوا الدول إلى زيادة مساهماتها. وأعرب بعض أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم إزاء هشاشة وقف إطلاق النار وعدم إحراز تقدم بشأن المصالحة بين الفلسطينيين. وأعقب ذلك مشاورات.

أوروبا

البوسنة والهرسك

في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. ونوّه أعضاء المجلس بالعمل الميداني للعملية العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وشددوا أيضا على أهمية الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، الذي يعد، إلى جانب قرارات مجلس الأمن بشأن البوسنة والهرسك، بمثابة ركيزة أساسية في تهيئة ظروف مؤاتية لإحلال سلام واستقرار دائمين في البلد، وأبرزوا ما سيجلبه ذلك من أثر إيجابي على المنطقة. وشاركت في المناقشة وفود البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والاتحاد الأوروبي.

وفي اليوم نفسه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2604 (2021)، الذي يجدد الإنذام لعملية أثينا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي بمواصلة عملياتها لمدة 12 شهرا أخرى.

أي مسائل أخرى (بيلاروس)

في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، ناقش مجلس الأمن في مشاورات أُجريت في إطار "أي مسائل أخرى"، حالة المهاجرين في بيلاروس.

آسيا

أفغانستان

في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/14686) أدان فيه بشدة الهجوم الإرهابي على مستشفى عسكري في كابول، وقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان مسؤوليته عنه.

وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن أول جلسة إحاطة نصف شهرية له بشأن الحالة في أفغانستان وعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، منذ اتخاذ القرار 2596 (2021). واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمتهما الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ديبورا ليونز، وفريشتا كريم. كما شارك ممثلو أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وطاجيكستان.

وقدمت الممثلة الخاص للأمين العام لأفغانستان معلومات مُحدّثة عن التطورات في البلد، بما في ذلك نتائج المساعي الحميدة المتعلقة باستيعاب الجميع وتعزيز حقوق الإنسان في أفغانستان، بما في ذلك حقوق المرأة والأشخاص المنتمين إلى أقليات. وأعادت تأكيد الدور الرئيسي للأمم المتحدة في تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية ودعت المجتمع الدولي إلى كفالة التمويل الإنساني الكافي وشددت على ضرورة إيصالها

بفعالية. وشددت السيدة كريم على أهمية إنشاء حكومة أفغانية شاملة للجميع، تحقق الاستقرار، وبناء الثقة، كأساس للسلام في البلد.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم للعمل الأساسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولا سيما في مجال تنسيق المساعدة الإنسانية، واعترافهم به. وأشار معظم أعضاء المجلس إلى الجهود الدولية الجارية لتحقيق استقرار الحالة في الميدان وأبرزوا أهمية التنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأعرب كثيرون عن قلقهم البالغ إزاء زيادة نشاط الجماعات الإرهابية ودعوا إلى تنشيط استراتيجيات مكافحة الإرهاب. وأدان بعض الأعضاء أعمال القمع للمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطات في هذا المجال.

ميانمار

في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة بشأن ميانمار. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من وزير خارجية بروني دار السلام، بصفته المبعوث الخاص لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لميانمار، داتو إريوان بن بيهين يوسف، ومدير شعبة شرق آسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بيتر دويه.

وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/14697) أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء العنف الدائر في جميع أنحاء ميانمار ودعا إلى الوقف الفوري للعنف وضمن سلامة المدنيين. وجدد البيان كذلك دعوات المجلس لضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق إلى جميع المحتاجين، وتوفير الحماية والأمن الكاملين للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وفي القطاع الطبي. وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم الكامل للدور الإيجابي والبناء الذي تضطلع به رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تيسير التوصل إلى حل سلمي لصالح شعب ميانمار، وكرروا دعواتهم من أجل التنفيذ السريع والكامل لتوافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي توصلت إليه رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت رئيسة اللجنة، السفيرة مونا يول، الممثلة الدائمة للنرويج، تقرير فترة التسعين يوما للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006). وأشارت الرئيسة إلى عمل اللجنة، بما في ذلك تنفيذ نظام الجزاءات وإجراءات الإعفاء لأسباب إنسانية.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

كولومبيا

في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/14713) بشأن الذكرى السنوية الخامسة لاتفاق السلام في كولومبيا. ورحب البيان بالتقدم المحرز ودعا جميع الأطراف إلى اغتنام هذه الفرصة التاريخية لمعالجة التحديات المستمرة الأخرى التي تواجه تنفيذه تنفيذًا كاملاً، بما في ذلك أحكامه الإثنية والجنسانية. وأشار البيان إلى زيارة الأمين العام إلى كولومبيا وأشاد بالعمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للتحقق وتنسيقها مع فريق الأمم المتحدة القطري. وأعاد المجلس تأكيد التزامه بمرافقة الشعب الكولومبي في رحلته نحو السلام الدائم.